

المملكة المغربية



وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني

كلمة السيد الوزير

اللقاء التواصلي بخصوص
تحيين منظومة التخطيط الترابي بالمغرب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين

- السيد رئيس جمعية رؤساء الجهات
- السيد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات
- السيدات والسادة رؤساء الجهات
- السيدات والسادة الكتاب العامون للوزارة
- السيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية
- السيدات والسادة الفاعلين والمنعشين العقاريين
- السيدات والسادة المدراء المركزيين ومدراء الوكالات
- السيدات والسادة المفتشين الجهويين
- أمها الحضور الكريم.

يطيب لي أن أرحب بكم وأن أعرب لكم عن شكري الخالص لتلبيتكم الدعوة من أجل الاسهام في تحيين منظومة التخطيط الترابي بالمغرب كورش إصلاحي ، وأن أعبر عن سعادتي وأنا أشارككم هذا اللقاء الذي يأتي تتويجا لسلسلة من الاجتماعات التشاورية التي سبق أن نظمتها هاته الوزارة، بهدف فتح النقاش وتبادل وجهات النظر بين مختلف المتدخلين، كل من موقعه، بشأن موضوع منظومة التخطيط الترابي، وذلك قصد مواكبة الحركة العمرانية ومسايرة وتيرة تنمية العديد من القطاعات الحيوية ذات الأبعاد الاستراتيجية التي تشهدها بلادنا.

حضرات السيدات والسادة

أمام الرهانات الحالية والتحديات المستقبلية، أضحى التفكير في مراجعة وتحديث منظومة التخطيط الترابي ضروريا وملحا، على ضوء المستجدات التي حملها :

- **الدستور الجديد للمملكة** الذي أرسى أسس رائدة من قبيل الجهوية المتقدمة كمدخل رئيسي للتنظيم الترابي بالمغرب واعتماد مبادئ الحكامة الجيدة والمقاربة التشاركية والتعاقد والتشاور كأحد الركائز الحيوية في وضع وإعداد وتقييم السياسات العمومية؛
- **الأوراش المهيكلية الكبرى** التي تم الشروع فيها منذ بداية الألفية الثالثة تحت القيادة الرشيدة والإشراف الفعلي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل تسريع وتيرة التنمية وتأهيل المجالات الترابية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ودعم التماسك الاجتماعي، ومواكبة سيرورة التحديث، وتمكين بلدنا من تبوء مكانة محورية في مصاف الدول المتقدمة.
- **نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014**، التي كرست الوتيرة المتسارعة لحركة التعمير والتمدن، وأقرزت بجلاء مجموعة من الظواهر الحضرية، مما يستوجب إقرار مقاربات متجددة وأدوات ملائمة تمكن من الإجابة على مختلف الرهانات وترشيد استغلال المجال بشكل استباقي يضمن إطار عيش كريم وفضاءات متناسقة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا.
- **توصيات المناظرة الدولية المنظمة يوم 10 دجنبر 2014 بمناسبة الاحتفاء بمئوية استصدار أول قانون للتعمير**، التي نصت على تعزيز المكاسب المحققة من التشريعات المتعاقبة والتجارب المتراكمة وكذا مواجهة الإكراهات المرصودة بغية بلورة سياسة تعمرية استشرافية وشمولية.
- **مضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة المنعقدة بالصخيرات يومي 8 و9 دجنبر 2015**، التي ركزت على اعتماد منظور شامل واستحضار كافة الأبعاد القانونية والمؤسسية والتنظيمية والاجرائية وحثت على

ضرورة تسريع مراجعة وتحديث الترسانة القانونية للتعيمير بهدف خلق المرونة اللازمة ومواكبة دينامية التنمية الشاملة التي تشهدها بلادنا.

حضرات السيدات والسادة

إن رهاننا اليوم هو الإسهام في بلورة رؤية جماعية مشتركة حول تعيمير الغد : تعيمير استشرافي يروم ترشيد استغلال المجال والموارد، ويساهم في إعادة التوازن للشبكة الحضرية ويتوخى في الآن ذاته تقوية قدرات المجالات على التكيف والتأقلم مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتطور التكنولوجي، تعيمير يثمن الهويات والخصوصيات المحلية، ويسعى إلى بلورة مقاربات متجددة لإنتاج فضاءات متناسقة، أكثر إنتاجية واندماجية واستدامة قادرة على مواجهة مختلف التحديات والرهانات، و تعيمير يكرس مبدأ التقاسم المتوازن لتكاليف تمويل العمران، ويحرص في الآن ذاته على التوفيق بين التخطيط الترابي والتعيمير التنظيمي وتعيمير المشاريع العملية بهدف صياغة منظومة شمولية، عادلة، تشاورية ومحفزة في خدمة الجبهة المتقدمة والحكمة الترابية الناجعة.

وعلى ضوء هذه المبادئ التوجيهية، فقد قامت وزارة التعيمير وإعداد التراب الوطني بإطلاق دراسة استراتيجية واستشرافية تروم إعادة صياغة وتجويد "منظومة التخطيط الترابي بالمغرب" كإطار مرجعي شامل ومندمج لمواكبة الديناميات والسياسات المعتمدة .

وتشكل هاته الدراسة خارطة طريق وطنية تتطلع إلى إرساء تصور جديد، يمكن منظومة التعيمير من الإسهام، بالفعالية والنجاعة اللازمين، في تأهيل مدننا وقرانا، وجعلها فضاءات رحبة قادرة على استقطاب الاستثمار، في سياق الانفتاح الذي تعرفه بلادنا، وانخراطها في سياق العولمة، وما يفرضه ذلك من تقوية لقدراتها التنافسية، و هو ما يستوجب التوجه نحو إصلاحات هيكلية وشمولية فيما يتعلق بتخطيط وتديبر مجالاتنا، واعتماد آليات مؤسسية وقانونية وعقارية وتمويلية واضحة المعالم وقابلة للأجراء، تمكن من ضمان الالتقائية والتكامل والفعالية بين مختلف التدخلات.

حضرات السيدات والسادة

واعتبارا للطابع الأفقي و الحيوي لهذه المنظومة، والمسؤوليات الموكولة للقطاعات الحكومية والمجالس الجهوية ومؤسسات الوكالات الحضرية وكذا الفاعلين والمنعشين العقاريين في ميدان التخطيط الترابي والاسهام في دينامية المجالات، فإن طموحنا اليوم عبر هذا اللقاء التواصلي، يرمي التأكيد على انخراط هذا الوزارة في مسار إصلاح منظومة التخطيط الترابي ويبرز مدى التزامها للاستمرار في فتح هذا الورش الاصلاحى والاسهام في بنائه بشكل جماعي مع باقي الفاعلين، عملا بالتوجيهات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وذلك من خلال بلورة توجه متكامل لمسألة التخطيط الترابي مبني على رؤية متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المؤسساتية والقانونية والتنظيمية والعقارية والتمويلية، وذلك عبر إبداع آليات متجددة و ميكانيزمات عملياتية و مقاربات ملائمة للمتغيرات الظرفية، تسمح بالاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة و تطوير فضاءات متناسقة، أكثر إنتاجية واندماجية واستدامة قادرة على مواجهة مختلف التحديات والرهانات المستقبلية لبلادنا.

وفقنا الله لما فيه خير الصالح العام في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أعزه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.